

الضفة الغربية بعد انسحاب القوات الاسرائيلية منها . وقالت على لسان السادات أيضا ، ان من حق الفلسطينيين في الضفة والقطاع « تقرير مصيرهم بحرية مطلقة ، واتامة حكومة فلسطينية مستقلة ، ثم لهم فيما بعد ان يحددوا نوع العلاقة التي يرغبون الارتباط بها مع الضفة الشرقية » . وذكرت الصحيفة على لسان احد المسؤولين الاردنيين قوله لاحد ابناء المناطق المحتلة ، ان سياسة الاردن الجديدة تقوم على اساس « نفص اليد » من الضفة الغربية « نتيجة للضغوط العربية وكذلك بتأثير من الخط السياسي الذي تتبعه روسيا وامريكا في هذا الشأن » ..

وفي يوم ٣/١٠ خرجت القدس بعنوان رئيسي آخر يحمل نفس التوجه السابق ، فيها بدى انه حملة جس نبض لابناء الضفة الغربية ، تقوم به الصحيفة لحساب الحكومة الاردنية . فتحت عنوان «حسين يعترف قريبا بالمنظمة ويلهي مشروع المملكة المتحدة . حكومة فلسطينية انتقالية في الضفة والقطاع لمدة ٥ سنوات . انتخابات عامة باشراف محاييد ثم تشكيل حكومة دستورية » قالت القدس «ان المرحلة التالية من محادثات جنيف ستكون اقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة ، على أن تتولى شؤون هذه الدولة حكومة انتقالية لمدة خمس سنوات ، مع نوع من المشاركة العربية في الادارة . وتتاح خلال هذه السنوات الفرصة لمن يرغب من الفلسطينيين المقيمين في الخارج ، بالعودة الى اراضي الدولة الفلسطينية الجديدة . وبعد انتهاء الفترة الانتقالية تجري انتخابات عامة باشراف محاييد ، ثم تشكيل حكومة دستورية جديدة تتولى شؤون الحكم ، وتحديد نوع العلاقة بين هذه الدولة والدولة الاردنية والدول العربية والاجنبية» . واضافت الصحيفة انه من « المحتمل ان يعلن الملك حسين اعترانه رسميا بمنظمة التحرير الفلسطينية ، وينتظر ايضا ان يعلن الغاء مشروعه المعروف باسم المملكة العربية المتحدة » .

أما صحيفة الشعب ذات النفس الوطني الواضح فقد شرحت في عددها الصادر يوم ٣/١٢ تحركات النظام الاردني وتوجهاته هذه بقولها ، ان الحكومة الاردنية بالتعاون مع بقايا الهيئة العربية العليا وبعض المحسوبين على الحكومة الاردنية في الضفة والقطاع ، تحاول « الالتفاف من حول المنظمات الفلسطينية المحطة الشرعية للشعب العربي

بموجبها تحديد استحقاق كل موظف حفاظا على مصلحة الموظف وخزينة الدولة (القدس ٧٤/٣/١٧) .

غير ان الذي يثير الانتباه هنا ، تلك الشروط الغربية التي اشترطتها وزارة العدلية في الاردن لصرف رواتب موظفيها (المحاكم) في الضفة الغربية . فقد رفضت وزارة العدلية دفع رواتب موظفي المحاكم من المكتبة في الضفة ، لان التفويضات التي ارسلوها يجب ان تكون على نموذج مختلف على باقي موظفي الضفة ، والتي ينص فيها عادة على ان الموظف ما زال على رأس عمله مع تصديق من معتمدي دائرته او وزارته بصحة ذلك . والامر الغريب أيضا في اشترطات وزارة العدلية الاردنية هو الطلب الذي يوجب ان يتضمنه التفويض فقرة تقول بأن الموظف « ما زال يتقاضى راتبه من سلطات الاحتلال » (الشعب ٧٤/٣/٢١) .

٢ - التحرك السياسي : تمحور التحرك السياسي الاردني في الضفة الغربية خلال الفترة الماضية حول هدف محدد هو : تطويق الانجازات السياسية التي حققتها منظمة التحرير الفلسطينية على الصعيد الدولي ، والالتفاف الجهاهيري الواسع التي حظيت به المنظمة داخل الضفة الغربية وقطاع غزة .

استخدم النظام الاردني في تحركه هذا جريدة القدس ، المعروفة بولائها للملك حسين وتبنيها لسياساته في الاراضي المحتلة . فقد طلعت علينا هذه الصحيفة في عددها الصادر يوم ١٩٧٤/٣/٨ تحمل في صدر صفحتها الاولى العناوين الرئيسية التالية : « الاردن يتخلى عن الضفة الغربية للفلسطينيين . حسين سيعلم « نفص يد الاردن » من الضفة بعد اجتماعه مع نيكسون والسادات . السادات وغروميكو يؤكدان ان الضفة الغربية لن تعود الى الاردن » . وقالت القدس ان الملك حسين سيعلم قبل نهاية شهر اذار موقف حكومته بالنسبة لمستقبل الضفة الغربية . « والاتجاه السائد الآن هو اتاحة الفرصة امام الفلسطينيين ، لاتامة حكم فلسطيني مستقل في الضفة الغربية وقطاع غزة » . ونقلت القدس على لسان الرئيس المصري انور السادات قوله لعدد من ابناء الضفة الغربية الذين زاروا القاهرة مؤخرا ، ان الحكومة الاردنية « لن تتسلم مسؤولية الاشراف على